

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 344 @ وَأَقَامَ كُلُّ مِّنْهُمَا الْبَيْعَ عَلَى دَعْوَاهُ رُجْعَتُ
 بَيْعِنَا الْمُشْتَرِي ; لِأَنَّهَا مُلْزِمَةٌ . (غَانِمٌ بِغَدَادِيٍّ فِي
 الْبَيْعِ) وَإِذَا لَمْ يُجِزْ صَاحِبُ الْمَالِ الْبَيْعَ كَانَ بَيْعُ
 الْفُضُولِيِّ مُنْفَسَخًا وَعَلَايِهِ فَإِذَا أَعْطَى إِنْسَانٌ بِمُسْتَانًا لِآخَرِ
 مُسَاقَاةً بِرُبْعِ النَّاتِجِ فَأَخَذَ يَعْمَلُ فِيهِ حَتَّى طَهَرَ الثَّمَرَ
 فَبَاعَ الثَّمَرَ كُلَّهُ صَفْقَةً وَاحِدَةً مَعَ الْبُسْتَانِ كَانَ الْبَيْعُ
 مَوْقُوفًا عَلَى إِذْنِ صَاحِبِ الْبُسْتَانِ فَإِنْ أَذِنَ ; جَازَ وَقُسِمَ
 الثَّمَنُ عَلَى قِيَمَةِ الْبُسْتَانِ وَالثَّمَرِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ الْمَقْدَارُ
 الَّذِي يَلْحَقُ حِصَّتَهُ فِي الثَّمَنِ . (رَدُّ الْمُحْتَارِ قُبَيْلَ مَا
 يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَلَا يَصْلُحُ تَعْلِيْقُهُ) وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ
 لَا يَكُونُ الْبَيْعُ جَائِزًا . لِثَلَاثَةِ فَسَخٍ بِبَيْعِ الْفُضُولِيِّ : 1 -
 الْمَالِكُ ، وَالْوَلِيُّ ، وَالْوَصِيُّ وَمَنْ إِلَيْهِمْ وَهَذَا هُوَ الْمَذْكُورُ
 فِي الْمَجْلَلَةِ فَقَطْ . 2 - الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْإِجَازَةِ . 3 - الْبَائِعُ
 الْفُضُولِيُّ قَبْلَ الْإِجَازَةِ ; لِأَنَّهُ لَمَّْا كَانَتْ حُقُوقُ الْعَقْدِ
 عَائِدَةً إِلَيْهِ ; فَلَهُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَقْدِ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ . (
 الْبَزْازِيَّةُ فِي الْعَاشِرِ مِنَ الْبَيْعِ) . إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي
 إِجَازَةِ صَاحِبِ الْمَالِ ، أَوْ وَكِيْلِهِ ، أَوْ وَلِيِّهِ ، أَوْ وَصِيِّهِ ،
 أَوْ بَعَّةٍ أَشْيَاءَ : وَجُودُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَالْمُجِيزِ ، وَكَوْنُ
 الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ قَائِمَيْنِ لِإِجَازَةِ ، وَقُوعُ الْإِجَازَةِ قَبْلَ
 الْفَسْخِ ، وَفِي الْإِجَازَةِ بِشَرْطِ وَجُودِ ذَلِكَ الشَّرْطِ وَإِذَا كَانَ
 الثَّمَنُ مِنَ الْعُرُوضِ وَجُودُهُ فَإِذَا هَلَكَ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى ،
 أَوْ لَمْ يَوْجَدْ شَرْطُ مَنْ الْبَوَاقِي فَالْإِجَازَةُ غَيْرُ جَائِزَةٍ .
 تَفْصِيلُ الْهَلَاكِ : 1 - هَلَاكُ الْبَائِعِ : فَإِذَا أَجَازَ صَاحِبُ الْمَالِ
 بَيْعَ الْفُضُولِيِّ بَعْدَ وَفَاةِ الْبَائِعِ ; فَلَا تَكُونُ الْإِجَازَةُ جَائِزَةً
 . 2 - هَلَاكُ الْمُشْتَرِي : فَإِذَا أَجَازَ الْمَالِكُ الْبَيْعَ بَعْدَ وَفَاةِ
 مَنْ اشْتَرَى مِنْ الْبَائِعِ الْفُضُولِيِّ ; فَلَا يَكُونُ صَاحِبًا . 3 - هَلَاكُ
 الْمُجِيزِ : إِذَا تَوَفَّى صَاحِبُ الْمَالِ قَبْلَ أَنْ يُجِيزَ بَيْعَ

الْفُضُولِيَّ وَأَجَازَ وَارِثُهُ ؛ فَلَا تَصِحُّ الْإِجَازَةُ . 4 - هَلَّاكُ
 الْمَبِيعِ : وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ : الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : الْهَلَّاكُ
 الْحَقِيقِيُّ كَتَلَفِ الْمَبِيعِ . الْوَجْهُ الثَّانِي : الْهَلَّاكُ الْحُكْمِيُّ
 كَتَغْيِيرِ الْمَبِيعِ تَغْيِيرًا يُعَدُّ بِهِ شَيْئًا آخَرَ . فَلَوْ كَانَ
 الْمَبِيعُ قُمَاشًا ، مَثَلًا : فَتَفْصِيلُهُ وَجَعْلُهُ ثَوْبًا فِي حُكْمِ
 الْهَلَّاكِ ؛ فَلَا تَصِحُّ الْإِجَازَةُ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَّا صِدَاغَتُهُ ؛
 فَلَا يَسْتَوْفِي فِي حُكْمِ الْهَلَّاكِ . (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّانِي عَشَرَ
 مِنَ الْبَيُوعِ ، رَدُّ الْمُخْتَارِ فِي الْفُضُولِيِّ) وَلَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ
 قَبْلَ الْقَبْضِ كَانَ الْبَيْعُ مُنْفَسَخًا (رَاجِعُ الْمَادَّةِ 293) أَمَّا
 إِذَا تَلَفَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْقَبْضِ وَقَبْلَ الْإِجَازَةِ
 فَالْمَالُكَ يَضْمَنُ قِيمَتَهُ مَنْ شَاءَ مِنَ الْبَائِعِ الْفُضُولِيِّ ، أَوْ
 الْمُشْتَرِي . (انْظُرْ الْمَادَّةَ 910) وَإِذَا اخْتَارَ الْمَالُكَ تَضْمِينَ
 أَحَدِهِمَا صَارَ الْآخَرُ بَرِيئًا ؛ فَلَا يَسْ لَهْ بَعْدَئِذٍ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ
 فِي شَيْءٍ . فَإِنْ ضَمَّنَّ الْمُشْتَرِي كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا وَلِلْمُشْتَرِي
 حِينَئِذٍ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْبَائِعِ الْفُضُولِيِّ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ مِنْ
 الثَّمَنِ . وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَهُ بِمَا ضَمِنَهُ لِصَاحِبِ الْمَالِ
 وَإِنْ ضَمَّنَّ الْبَائِعَ ؛ فَفِيهِ ثَلَاثُ صُورٍ : أَوَّلًا - إِذَا قَبِضَ
 الْبَائِعُ الْفُضُولِيُّ الْمَالَ قَبْضًا يَسْتَوْجِبُ الضَّمَانَ بِأَنْ كَانَ
 بَدُونِ إِذْنِ الْمَالِكِ . ثَانِيًا - إِذَا قَبِضَهُ قَبْضًا لَا يَسْتَوْجِبُ
 الضَّمَانَ وَسَلَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ ثُمَّ بَاعَهُ مِنْهُ فَفِي هَاتَيْنِ
 الصُّورَتَيْنِ يَكُونُ الْبَيْعُ زَافِدًا . ثَالِثًا - إِذَا قَبِضَهُ أَمَانَةً
 ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ آخَرَ وَسَلَّاهُ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَكُونُ الْبَيْعُ زَافِدًا
 فَقَدْ تَأَخَّرَ سَبَبُ الْمِلْكِ عَنْ